لم يكن كافياً لنقل المعدات والمنشآت، التي يمكن نقلها من المنطقة، وأنه كان هنالك خوف من عودة تسلل المعارضين الى المدينة فيما بعد، في حال عدم هدمها (**المصدر نفسه**).

على أي حال، فان اسرائيل، خرقت، في هدمها لمدينة ياميت، الاتفاق الذي توصل اليه بيغن والسادات أثناء لقائهما في حزيران (يونيو) الماضي في مدينة أوفيرا الواقعة في منطقة شرم الشيخ. وقد نصَّ ذلك الاتفاق على أن تقوم اسرائيل بتسليم جميع منشآتها ومعداتها في تلك المنطقة (أي جنوب سيناء) وعلى امتداد خليج ايلات، الى مصر مقابل دفع ثمنها. وأصر المصريون على أن يدفعوا فقط ثمن المنشآت القابلة للنقل، والتي تفضل اسرائيل بيعها، بينما رفضوا دفع ثمن الأبنية والمنشآت التي لا يمكن نقلها في أي حال من الأحوال. واستجابت اسرائيل لطلب مصر هذا، وبناءً عليه، تسلَّم المصريون مدينة أوفيرا والمنشآت السياحية حولها كاملة، بعد انسحاب المستوطنين منها (**المصدر نفسه**). الا أن حكومة اسرائيل، وبخاصة بيغن وشارون وشامير، لم ترغب بتنفيذ الاتفاق المذكور في منطقة مشارف رفح، أي ياميت والمستوطنات حولها. وكان تبريرهم في ذلك «أن اسرائيل حصلت من مصر على رمال الصحراء، وستعيدها لها... وأنها [أي اسرائيل] غير مهتمة بوجود تجمعات سكانية مصرية قرب حدودها الجديدة [على افتراض حلول هذه التجمعات من المصريين مكان المستوطنين اليهود]» (عاموس ايلون، **هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٨٢). وبناءً عليه، فقد قام الجيش الاسرائيلي بهدم مدينة ياميت والمستوطنات حولها، بشكل كامل، قبل الانسحاب منها وتسليمها الى مصر؛ الأمر الذي أثار ردود فعل عاصفة في اسرائيل، الى حد انبرى فيه البعض الى المطالبة بلجنة تحقيق، لمعرفة من يقف وراء هذه العملية. وما يؤلم الاسرائيليين في هذه المسألة، هو تلك الاستثمارات الضخمة التي استثمرت في تلك المنطقة، وقد قدرها البعض بأكثر من ١٧ مليار دولار، خلال خمسة عشر عاماً من الاحتلال.

دروس الانسحاب

يعيش الاسرائيليون الآن تجربة الانسحاب من سيناء، للمرة الثالثة منذ قيام اسرائيل: في حرب ١٩٤٨ بضغط من بريطانيا، وبعد عدوان ١٩٥٦ بضغط أميركي وسوفياتي، وفي سنة ١٩٨٢ نتيجة لمعاهدة سلام منفردة بينهم وبين مصر. ويتساءل الكثيرون منهم الآن: ما هي الدروس التي ينبغي أن تتعلمها اسرائيل من جراء انسحابها الأخير. ويلاحظ أن ثمة آراء عديدة ومختلفة في هذا المجال، أبرزها.

أولاً: ان الانسحاب من سيناء، ومن ياميت، بشكل خاص، يبيّن مدى قوة معاهدة دولية. «وكل من وقع عليها ــ وليس هاماً اذا كان قد وقَّع بسبب عدم ادراك كافٍ أو قصر نظر أو خطأ في التقييم الصحيح لأبعادها ــ لا يمكنه اعفاء نفسه من هذا الالتزام... هذه هي قوة المعاهدة الدولية وحكم الموقعين عليها» (فولص، **هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٨٢).

ثانياً: ان الانسحاب يشكل دليلاً قاطعاً على عالم المفاهيم الخاطئة التي تعيشها اسرائيل. «فمنذ حرب ١٩٦٧، كانت هنالك فرضية أساسية لا اعتراض عليها تقول: ان الاستيطان وفرض الحقائق في المنطقة ــ وليس أي شيء آخر ــ هو الذي يقرر الحدود الأمنية لاسرائيل، وقد انقسم الجمهور بعد تلك الحرب الى معتدلين ومتطرفين، حمائم وصقور، أصحاب الحد الأدنى وأصحاب الحد الأقصى [من التنازلات]. وقد فند الانسحاب من سيناء، بشكل دراماتيكي جداً، جميع هذه الفرضيات. فالاستيطان الواسع والمكلِّف في تلك المنطقة، وقرار الحكومة بشأن الشريط الاقليمي المتتابع [بين غزة وسيناء والنقب] والاستثمارات الضخمة هنالك والتي وصلت مبالغها الى حد يضاهي ديون اسرائيل الخارجية الآن، جميع هذه الأمور لم تجدِ نفعاً، حيث اتضح أن «الأمر الواقع» في المنطقة ليس هو الذي يقرر مصير اتفاق السلام، كما أنه لا يقرر حدود التنازلات الاسرائيلية. ومن يتجاهل هذه الحقيقة، فكأنه لم يتعلم شيئاً من دروس الماضي» (أمنون روبنيشتاين، **المصدر نفسه**، ٢٧/٤/١٩٨٢).

ثالثاً: ان هدم ياميت والمستوطنات حولها، قد خلق سوابق كثيرة بالنسبة لمستقبل الصراع العربي ــ الاسرائيلي وحلوله الممكنة. فهو بمثابة اعتراف بالتهمة الموجهة الى اسرائيل، بأنها كانت هي وحدها المعتدية في حرب ١٩٦٧. «وكيف